قياس درجة استجابة النشاط الإرهابي للمتغيرات الاقتصادية بالتطبيق علي المملكة العربية السعودية

دكتور

محمد عبد الحميد محمد شهاب

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة بدمياط – جامعة المنصورة

مقدمة :

تعد التنمية المستدامة، من أهم المتطلبات التي تصبو إليها دول العالم المختلفة ، ومن أهم شروطها تحقيق الاستقرار على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لذا يمثل الإرهاب احد التحديات التي تواجه دول العالم ، وتسعى جميعها إلى محاولة القضاء عليه أو على اقل تقدير الحد منه . فقد بات من المؤكد أن هذه الظاهرة قد أصبحت عالمية، ليست لصيقة بمنطقة أو بدولة معينة ، حيث تعرفها الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وتعاني منها دول في الشرق وأخري في الغرب .

وقد زادت مخاطر الإرهاب بشكل لافت ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فبعدما كانت العمليات الإرهابية تتم وفقا لأساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة ، أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور، مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة، وأضحت تخلف خسائر جسيمة، تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الأرواح أو الممتلكات أو المنشآت . وتزداد خطورة الإرهاب بزيادة أعداد المنظمات الإرهابية التي تمارس نشاطها ، بعنف غير محدود وغير مقيد بقانون أو أخلاق.

وتمثل حادثة الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في الاهتمام العالمي بالإرهاب، حيث خلفت اثأرا مباشرة بلغت ١٥.٥ مليار دولار ، وارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة بنسبة٠.٦% في الفترة من سبتمبر الي أكتوبر ، بالإضافة لفقدان ٦٠ ألف وظيفة في الصناعات المرتبطة بالسفر ، وخسرت شركات الطيران الأمريكية

٧.٧ مليار دولار ،وصناعة الطيران العالمية ١١.٥ مليار دولار، وحققت شركات التامين خسائر بلغت ٣٥.٦ مليار دولار، وبدأت بتحديد أسعار اعلي لتغطية التامين المتعلق بالحوادث الإرهابية . (Klein, 2007)

ولم تكن الدول العربية بمناي عن هذه الظاهرة ، حيث ظهرت جماعات ومنظمات تحاول فرض وجهة نظرها أو أفكارها علي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية رافضة أسلوب الحوار الفكري ، ومعتمدة على تبني أساليب العنف والإرهاب . وإذا كانت الدراسات قد أجمعت ، علي وجود آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية ، وعلى النمو الاقتصادي (Barth et. al, 2006) بل ويمتد تأثيره من خلال الأسواق المالية بما يتجاوز الدول التي تعرضت للأعمال الإرهابية، فقد لعبت العولمة ، دورا هاما في تنامي الأنشطة الإرهابية بشكل مباشر من خلال الاستفادة من معطيات العولمة التقنية وسهولة التنقل للأفراد والسلع ،.بما يساهم في انتشار العنف وجعله أكثر سهولة واقل تكلفة ، وبطريقة غير مباشرة من خلال التأثيرات الاقتصادية السلبية ممثلة في تركز الثروة العالمية في عدد محدود من دول العالم على حساب الأغلبية العظمي من تلك الدول ،وبما يشكل استنزاف دائم لموارد الدول النامية . الأمر الذي يسبب شعورا عاما بالإحباط لدي شعوب تلك الدول، ناهيك عن التأثيرات الفكرية السلبية التي خلقتها وتغذيها قوي العولمة.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث ، في عدم وضوح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وظاهرة الإرهاب ، وهل يوجد بالفعل جذور اقتصادية لتلك الظاهرة . الأمر الذي يتطلب حال وجود تلك الجذور ضرورة صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يساهم فى القضاء على الأنشطة الإرهابية أو على اقل تقدير تثبيط العوامل التى تغذيها .

أهداف البحث:

١- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم فى انتشار الإرهاب .

٢- بناء نموذج كمي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية علي الإرهاب .

٣- التأكيد على ضرورة تكييف السياسات الاقتصادية الكلية للحد من ظاهرة الإرهاب ، ومنع تجددها مرة أخري .

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً إلى تحقيق أهدافه ، سوف يتم اختبار الفروض التالية:

١ – لا توجد جذور اقتصادية لظاهرة الإرهاب.

٢ – يتماثل تأثير المتغيرات الاقتصادية من حيث تأثيرها على ظهور وانتشار الإرهاب.

ويمكن اختبار تلك الفروض من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما هى المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر علي الإرهاب ؟

التساؤل الثاني: ما هي المتغيرات ذات المعنوية الإحصائية والأكثر تأثيرا على تلك الظاهرة ؟

أهمية البحث:

وإزاء خطورة هذه الظاهرة ، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وآثار سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية وغيرها من القطاعات الأخرى، كان من الضروري على الباحثين والمهتمين بأبحاث الإرهاب ، أن يكرسوا جهودهم من أجل إلقاء الضوء عليها توضيحا لطبيعتها وتأصيلا لجذورها وتنقيبا عن روافدها وبحثا عن دوافعها ومثيراتها وتحليلا لأسبابها، للوقوف على مكامن الخطر سعيا للعلاج ، واتخاذ ما يلزم للحد من خطورتها أو بالأحرى القضاء عليها. وإذا كانت المؤسسات البحثية في معظم الدول الغربية، قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار ، فإن الساحة العلمية العربية لا تزال تحتاج للكثير من الأبحاث والدراسات العلمية الدقيقة التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل والتقويم..

وتنبع أهمية البحث من محاولة البحث عن الجذور الاقتصادية لتلك الظاهرة ، وبالتالي فان تحليل تلك المتغيرات ودراستها بشكل عميق لمعرفة تأثيرها أمر شديد الأهمية وذلك للتوصل إلى الأدوات الاقتصادية الفعالة والتي يمكن استخدامها لمعالجة هذا الأمر .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج النظري بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وتحليلها للتوصل إلى بيانات ومعلومات قد يتطلبها البحث . بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي من خلال بناء نموذج يعتمد على الأساليب الكمية واختبار فاعليته ، لتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الإرهاب ، فان تعذر ذلك بسبب نقص البيانات والمعلومات عن الدولة محل البحث ، فسوف يلجا الباحث إلي الأسلوب التقديري وبخاصة من بيانات منشورة عن دول تعاني من نفس هذه الظاهرة.

خطة البحث :

تحقيقاً لهدف البحث ، وانطلاقاً من فروضه واستكمالاً لما سبق الإشارة إليه سوف يقوم الباحث بتناول الجوانب التالية :

أولا : مفهوم الإرهاب.

ثانيا : الأدبيات الاقتصادية التي تناولت المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإرهاب .

ثالثا : ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية .

رابعا : المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الإرهاب .

خامسا : النموذج الكمي لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية على الإرهاب .

سادسا : النتائج والتوصيات .

أولا: مفهوم الإرهاب :

لقد اجمع العلماء على أن وصف ظاهرة الإرهاب أسهل بكثير من تعريفه ، بل وأكدوا على أن الإرهاب من أكثر المصطلحات تعقيدا (الجحني ،٢٠٠٣). وجاءت كلمة الإرهاب (Terrorism) اشتقاقا من كلمة لاتينية (Terror) ومعناها الرهبة والتي استخدمت فى دلالة تاريخية لنوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية بين عامي ١٧٩٣ و١٧٩٤ ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة (الشاوش، ٢٠٠٨).

وفى اللغة العربية اشتقت كلمة الإرهاب من الفعل رهب ومعناه الخوف والرعب، وتأتي كلمة رهب فى القران الكريم بمعني الخوف والخشية من الله (سورة البقرة، الآية ٤٠، سورة الأعراف ، الراية ١١٦، سورة الأنفال ، الآية ٦٠ ، الصياد ،٢٠٠٢).

ومع الخلاف حول تعريف الإرهاب ، فقد ارتبط التعريف المستخدم من قبل كل باحث بنوع الدراسة التي يقوم بها.لذلك يعرفه البعض (Flak,1988) بأنه العمل النافذ والسلوك الذي يولد حالة من الرعب والخوف والفزع الشديد. ويري البعض أن الإرهاب يعني وجود فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد التي تسبب فزعا أو رعبا من خلال عدد من الممارسات التي تسبب الفوضى والاضطراب (Bruck,2006). وقد أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وكالة الاستخبارات المركزية (C I A) مهمة وضع تعريف للإرهاب حيث عرفته الأخيرة" بأنه التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات تعمل لصالح سلطة حكومية قائمة أو تعمل ضدها. وفى هذا السياق أورد (Richardson, 2007) تعريفا مبسطا للإرهاب يشير إلى انه عمل يقوم به فرد أو جماعة يرغبون في تحقيق أهداف سياسية باستعمال أساليب عنيفة ، وعادة ما يتم ذلك على حساب مدنيين أبرياء.

وقد ترتب على صعوبة تعريف الإرهاب مجموعة من النتائج ، كان أهمها تعثر الجهود الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة الإرهاب ، واختلاط الأمور وعدم وضوحها لدرجة تبرير الأعمال الإرهابية نفسها باعتبارها إرهابا مضادا أو كفاحا ضد الإرهاب. بالإضافة إلى الانتقائية العشوائية في وصف الأفراد والجماعات والدول بالإرهاب وفقا للمصالح السياسية، وأخيرا اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها سواء أكانت تقليدية أو حروب تحرير أو حرب عصابات أو انقلابات (Rubension,1989) . وبالتالي فان مشكلة تعريف الإرهاب أصبحت لها بعدين :

البعد الأول: عدم وجود تعريف محدد وشامل على مستوي دول العالم المختلفة.

البعد الثاني: اختلاط مفهوم الإرهاب بالمفاهيم الاخري المشابهة مثل المقاومة المشروعة، والجرائم والشغب والاضطرابات والانقلابات.

وأخيرا فان المتأمل لتلك الظاهرة، يجد أن الإرهاب بشكله الحالي قد اتسم بعدة سمات من أهمها :

١- عالمية الظاهرة، حيث لم يعد يرتبط بدولة أو منطقة أو ثقافة أو جماعة معينة دون غيرها.

٢- عدم العشوائية، حيث باتت الحوادث الإرهابية منظمة بشكل جيد وتعتمد على التخطيط الواعي، وتوافر الإمكانات المالية والبشرية.

٣- الاستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثة، من وسائل الاتصال من انترنت وشبكات المحمول لبث الرسائل والاتصال بين عناصر التنظيم، وجذب أنظار العالم للقضية أو الموقف السياسي الذي تدعو إليه المنظمات الإرهابية، وبالتالي زادت وتعقدت العلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام.

وأخيرا فان أهداف المنظمات الإرهابية تتمثل في تحقيق أهداف متعددة فى الأجلين القصير والطويل(Frey and Luechinger, 2004):

ففي الأجل القصير تسعي إلي:

- الحصول علي اهتمام وسائل الدعاية والإعلام.
- زعزعة الاستقرار للأنظمة السياسية القائمة.
- تدمير الاقتصاديات الوطنية.

وفى الأجل الطويل: إعادة توزيع السلطة والنفوذ والثروة.

ثانيا: الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإرهاب:

احتلت قضية الإرهاب مكانا متميزا في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع تسليط الضوء علي تلك الظاهرة داخل أروقة الأمم المتحدة حيث حدث تحول تدريجي ملحوظ في طريقة إدراكها وخاصة بعد تصاعد وتيرة الأحداث الإرهابية وتزايدت خطورتها مع سيادة العولمة وظهور آثارها السلبية ، فخلال الخمس وثلاثون سنة الماضية شهد العالم أكثر من عشرين ألف حادثة إرهابية نتج عنها تسعين ألف جريح وقتيل ، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية واتى أثرت على الأصول الإنتاجية للعديد من الدول وأثرت على النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار (مؤتمر الخيار الأمني لمواجهة الإرهاب) .

والدراسات التي تتناول تلك الآثار كثيرة ومتنوعة، حيث أشار ((Enders &Sandler,1996) وفي دراسة استخدمت نموذج (VA R Model) إلى وجود تأثير سلبي للإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لاسبانيا خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٩١. كما أكدا (Abadie&Gardeazabal,2008) أن الإرهاب يزيد من درجة عدم التأكد ويؤدي إلى تناقص الاستثمار وذلك من خلال ثلاثة طرق :

- الإرهاب يدمر جزء من رأس المال المتاح للدولة.
- الإرهاب يؤثر على العوامل التي تحدد عودة رأس المال للدولة .
- الإرهاب يؤثر على توزيع رأس المال الانتاجى ليس فقط عبر الدول المختلفة ، بل وداخل الأنشطة الاقتصادية في الدولة الواحدة.

وأكد(Barth et al.,2006) أن الإرهاب يرتبط بعلاقة عكسية مع كل الأنشطة الاقتصادية ، ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. وباستخدام قاعدة بيانات تضم أكثر من ٢٠٠٠ حادثة إرهابية من مصادر مختلفة ، تأكد لـ(Shahrestani &Anaraki,2008) أن ارتفاع نسبة الحوادث الإرهابية لكل مليون شخص من الأفراد يتزامن مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض نسبة تكوين رأس المال الثابت من G D P.

ومن هنا تأكد أن المستويات المرتفعة من الأنشطة الإرهابية ترتبط بمستويات اقل من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ، وان زيادة درجة المخاطر الإرهابية يؤدي إلي انخفاض الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة تصل إلى ٥% من GDP ،ويما يؤكد أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تتأثر وبشدة بالحوادث الإرهابية . ناهيك عن أن الدول التي تتعرض – أو يحتمل تعرضها- لمثل تلك الأنشطة تخصص نسبا كبيرة من الموازنة العامة وتحولها من الأنشطة الإنتاجية إلى أنشطة تستهدف مكافحة الإرهاب ، مما يؤثر وبشدة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .فقد أشارت دراسة (Klein,2007) إلي ارتفاع الإنفاق العالمي المخصص لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر إلي ٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي بزيادة بلغت ستة أضعاف مستواها في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يتزايد الإنفاق علي الأمن في جميع دول العالم ليصل إلي ثلاثة أضعافه بحلول عام ٢٠١٥.

وأظهرت الدراسات وباستخدام أساليب الاقتصاد القياسي وجود معنوية إحصائية وفورية لرد فعل السوق تجاه الهجمات الإرهابية ليس فقط في الدول التي حدثت بها ، ولكن تمتد لبلدان أخرى من خلال أسواق رأس المال وبما يتجاوز الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية .(Drakos,2009)

ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، بدأت الدراسات تتحول من قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحوادث الإرهابية إلى معرفة الجذور الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب ، وذلك بدراسة ومحاولة قياس اثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الإرهاب.حيث تعالت أصوات السياسيين الامريكين(وعلى رأسهم الرئيس بوش ونائبه آل جور) فضلا عن عدد كبير من الاكاديمين بضرورة زيادة المعونات والمساعدات المخصصة للتعليم ومحاربة الفقر في محاولة للقضاء على الإرهاب. وإذا كان هذا الرأي يلقى القبول من الأدبيات التقليدية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الإرهاب، إلا أن عددا كبيرا من الدراسات الحديثة قد شككت في هذا الرأي وتحدته، بالإضافة إلى وجود عدد آخر من الدراسات قد وجد علاقة ارتباط إما ضعيفة أو معدومة بين الظروف الاقتصادية والإرهاب ، مما يستوجب علينا استعراض بعضا من هذه الدراسات.

فوفقاً لما يراه (Krueger & Maleckova,2003) أن العلاقة بين الفقر والتعليم من جهة والإرهاب من جهة أخري علاقة غير مباشرة بل ومعقدة وربما تكون ضعيفة جدا. بل وذهبت بعض الدراسات إلى ابعد من ذلك (Abadie &Gardeazabal,2003) وأكدت أن الإرهاب ليس له أية جذور اقتصادية . غير أن هناك تحفظات على البيانات التي اعتمدت عليها تلك الدراسة ، فلم تكن بالدقة المطلوبة وطبقت على دول ليس بها أنشطة إرهابية واسعة أو جذور للإرهاب.وأيد ذلك (Feldmann&Perala,2004) في دراستهم لمنطقة أمريكا اللاتينية ، حيث أكدا أن العوامل غير الاقتصادية –وخاصة السياسية – أكثر أهمية في التأثير على نشأة الأنشطة الإرهابية، وان عوامل مثل معدل النمو وعدم العدالة في توزيع الدخل ليس لها ارتباط بالإرهاب، ومع ذلك فقد لاحظا أن الهجمات الإرهابية تقع في مناطق فقيرة وأكثر تخلفا.

وعلى النقيض ، أشارت بعض الدراسات التي اهتمت بموضوع الإرهاب الدولي ، إلى أن سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات الرعاية الاجتماعية هي من المحددات الهامة للإرهاب (Burgoon,2006,Li &Schoub,2004 and Li,2005) ، وذهب (Blomberg &Hess,2008) إلى ابعد من ذلك، حيث أشارا إلى أن الدخل المرتفع يقلل من احتمالات تولد الإرهاب،وأكدا علي وجود ارتباط قوي بين النتائج الاقتصادية المحققة في المجتمع وانتشار الحركات الإرهابية، فقد وجدا أن احتمالات الصراع والعنف تكون أعلى في الأوقات العصيبة.وان درجة ثراء الدولة وقوتها يحدد طبيعة الأنشطة الإرهابية المحتمل أن تتعرض لها الدولة، وان الدول الغنية التي تمتلك مؤسسات قوية ،وجيوش مجهزة تجعل الجماعات المنشقة والمعارضة تفضل اللجوء إلى أعمال إرهابية محدودة كبديل للحروب الأهلية.

واتفق مع ماسبق (Kruger,2007- Kruger &Laitin,2008) علي أن جذور الإرهاب تعود إلي وجود الظروف الاقتصادية السيئة أو غير المواتية والتي تؤدي لتحول الأفراد إلي الإرهاب وعلي رأسها الفقر.

وأشارت الدراسات المتعلقة بالجرائم، إلى أن الفقر ونقص التعليم- انتشار الجهل – يرتبط بشكل قوى بالأنشطة غير القانونية وبوجه خاص الجرائم، ولكنها أكدت على ان تلك العلاقة لايشترط تحققها في حالة الأنشطة الإرهابية .ومما يزيد الأمر صعوبة ، الدراسة التي قام بها (Krueger & Maleckova,2003) من خلال جمع معلومات عن ٣٥٠ فردا من المتورطين في أعمال إرهابية فى أنشطة تمت في أمريكا اللاتينية وأوروبا واسيا والشرق الأوسط في الفترة من ١٩٦٦وحتي ١٩٧٦،وجدا أن الغالبية العظمي منهم قد حصلوا على مستويات تعليمية مرتفعة، وان مايقرب من ثلثي الارهابين محل الدراسة حاصلين على شهادات جامعية أو دراسات عليا ، وان أكثر من ثلثي العينة ينتموا لأسر من طبقات متوسطة أو طبقات عليا في دولهم.

ويعتقد (Stern,2000) أن المنظمات الإرهابية تفضل أن يكون أعضاءها من المتعلمين تعليما جيدا ، ومن الطبقات المتوسطة أو الغنية حيث تتوافر لديهم القدرة على الانسجام مع البيئات الخارجية وبالتالي فهم الأفضل في تنفيذ العمليات الإرهابية ، وخاصة فى حالة الإرهاب الدولي.

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح أن النظرية الاقتصادية لم تقدم إجابة مقنعة – وبطريقة ما – حول ما إذا كانت العوامل الاقتصادية سبب للإرهاب واحد جذوره أم لا؟

ومن هنا فإننا نعتقد أن تأثير المتغيرات الاقتصادية على الإرهاب ما زالت تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وان النتائج التي يمكن الحصول عليها قد تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا ما سيحاول الباحث دراسته بالتطبيق على المملكة العربية السعودية.

ثالثاً : ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية .

تعاني العديد من الدول العربية ومنذ فترة ليست بالقصيرة من ظاهرة الإرهاب، من خلال جماعات تحاول فرض وجهة نظرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية رافضة أسلوب الحوار. والمملكة العربية السعودية من الدول المستهدفة من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة والتي تستهدف المواطنين الأجانب وخاصة المرتبطين بأنشطة إنتاج وتصدير النفط ، بالإضافة إلي قوات الأمن الوطني .وقد بدأت الهجمات الإرهابية ضد الفئات السابق ذكرها منذ عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٦ تم ضرب أبراج الخبر السكنية وقتل ١٩ جندي أمريكي، وجرح ٣٧٢ في الانفجار، وصرح وليام بيري فى مقابلة فى ٢٠٠٧ بان التفجير كان وراءه تنظيم القاعدة .(– Saudi U S Relation,2004).

وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر المروعة ، تم تشكيل تحالف دولي يتألف من أكثر من ١٠٠ دولة لمكافحة الإرهاب، وكانت المملكة العربية السعودية شريك نشط في هذا التحالف، وظلت تعمل بجد مع الولايات المتحدة ودول أخرى لتدمير المنظمات الإرهابية والقضاء على التهديد الذي تشكله على المجتمع الدولي. حيث تعتبر المملكة العربية السعودية مهد للإسلام ، ولها دور خاص جدا في الحرب على الإرهاب و معارضتها لأيديولوجية تنظيم القاعدة البغيضة لكي ترسل رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن هؤلاء المتطرفين لا يمثلون الدين الإسلامي الذي يدعو إلي السلام وينبذ العنف، مما جعل المملكة هدفا للإرهاب .

ومع تصاعد الأنشطة الإرهابية ، وصل عدد الأحداث الإرهابية إلى ١١حدثا فى ٢٠٠٣ ، نتج عنه مقتل ٧٧ منهم ٧ من رجال الشرطة ، وإصابة أكثر من ٣٢٠ شخصا والقبض على ١٢ إرهابيا. ويعتبر عام ٢٠٠٤ من الأعوام الحاسمة فى النشاط

الإرهابي حيث شهد ٣٦ حدثا إرهابيا نتج عنها مقتل ٩٥ شخصا منهم ١١ شرطيا ، و٢٣ إرهابيا، وأصيب ١٥٩ شخصا، وتم إلقاء القبض علي ٢١ إرهابيا واستسلم ١٥ إرهابيا فى استجابة للمهلة التي قدمت للعفو عن الارهابين في مهلة مدتها شهر تبدأ في ٢٣ يونيو ٢٠٠٤، كما شهد نفس العام وقوع مذبحة الخبر التي راح ضحيتها ٢٢ شخص منهم ١٩ من الأجانب .(www.Susris..com)

وقد بذلت المملكة جهودا حثيثة للقضاء علي الإرهاب ، وشاركت في الاتفاقية العربية الموحدة لمكافحة الإرهاب فى عام ١٩٩٨، واستضافت المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب فى ٢٠٠٥، وزاد الإنفاق الحكومي الموجه لمكافحة الإرهاب ، ونتيجة لتلك الجهود انخفضت الحوادث الإرهابية لتصل إلي أربعة أحداث فى ٢٠٠٦ وتم إلقاء القبض علي ١٨١ إرهابيا منهم ١٣٦ من المشتبه في انتماءهم لتنظيم القاعدة.((Bakier,2006

رابعاً : المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإرهاب :

إن محاولة علاج الإرهاب والقضاء عليه، يتطلب الوقوف على العوامل التي أدت إلى نشأته وانتشاره ، فالعمل الإرهابي لا يأتي من فراغ بل لابد من توافر ظروف تغذية وتكون بمثابة التربة الصالحة والبيئة الطبيعية لنموه. ولاشك أن هناك مجموعة من العوامل تساهم في انتشاره، وتكون السبب المباشر فى الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تلحق بالأفراد والمؤسسات والدول، ولعل هذه العوامل متنوعة بين عوامل اقتصادية ، واجتماعية، وسياسية، ودينية ، وثقافية وفكرية. وسوف نركز فى هذا البحث على مجموعة من العوامل الاقتصادية و التي يعتقد أن لها تأثير على النشاط الارهابى .

ولقد قدم تقرير هام لمؤسسة(R A N D ,2003) ستة استنتاجات هامة حول العلاقة بين سياسات التنمية الاقتصادية والإرهاب كانت كمايلي:

١- سياسات التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون أداة لإضعاف الإرهاب: وذلك بالعمل على تدعيم وتقوية وخلق طبقة متوسطة جديدة تستفيد من برامج التنمية ،وتكون مجموعات مصالح تمنع تجدد أو ظهور الأعمال الإرهابية.

٢- استخدام سياسات التنمية الاقتصادية لتثبيط دور المنظمات الإرهابية : وخاصة لدى الأفراد الذين ينظرون للإرهاب على انه استجابة طبيعية للظلم الاقتصادي والاجتماعي. فمن المؤكد أن المنظمات الإرهابية تلجا لتقديم الدعم المالي لجذب أعضاء جدد إليها ،من خلال البحث عن مشاكلهم وإيجاد حلول سريعة لها.

وفى تجربة عملية ، استخدمت مشاريع التنمية وزيادة الاستثمارات الموجهة فى الفلبين لتحويل منطقة كانت تعرف بـ(حقول القتل) إلى مجتمع سلمي إلي حد كبير.

٣- فشل سياسات التنمية الاقتصادية فى تحقيق طموحات الأفراد يؤدى لاندلاع وتجدد الإرهاب :فالتمويل غير الكافي لبرامج التنمية الاقتصادية يعني عدم القدرة على توفير احتياجات وأولويات المناطق المستهدفة ،وبذلك تتحول تلك البرامج المعلنة إلى سيف ذو حدين حيث تتضخم التوقعات من جانب الأفراد ولاينم الاستجابة لها ، مما يجعل هذه البرامج تأتي بآثار عكسية.

حيث أدي توافر التمويل للبرامج التنموية وعدالة توزيعها حسب الاحتياجات المحلية، والتركيز على الأولويات من مشاريع الصحة والتعليم والإسكان والبنية الأساسية وتطوير المناطق العشوائية إلى انخفاض حدة الأعمال الإرهابية في ايرلندا الشمالية، وعلى العكس تماما فقد ساهمت المشروعات التنموية إلى اتساع الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع وعلى أساس عقائدي إلى زيادة حدة العمليات والأنشطة الإرهابية في الفلبين.

٤- قدرة سياسات التنمية الاقتصادية على منع الإرهاب يعتمد في كفاءة التخطيط ، والنجاح في التنفيذ: يعتقد أن نجاح تلك السياسات في الحد من الإرهاب ومنع تجدده ، مرهون بالاتي:

- صياغة تلك السياسات بالتشاور مع القيادات المحلية في الأماكن المستهدفة للوقوف بدقة على الاحتياجات.
- تحديد الأولويات وترتيبها حسب متطلبات غالبية سكان تلك المناطق.

- وضع آليات تضمن سلامة ونزاهة وشفافية عمليات التنفيذ لمنع الانحراف وضمان عدم ضياع أو سوء استخدام تلك المخصصات.

٥- عدم مشروطية سياسات وخطط التنمية الاقتصادية:يمكن للدول أن تستخدم السياسات الاقتصادية في شكل مشروعات في الصحة والتعليم والإسكان والبنية الأساسية وتطوير المناطق العشوائية، ودعم للمشروعات الاستثمارية وذلك كأداة مفيدة للحيلولة دون تجدد أو انتشار الأنشطة الإرهابية . غير أن المغالاة في ربط تلك السياسات بشكل مشروط – بمنع الإرهاب- قد يحمل في طياته خطر يؤدي إلي إلغاء الأثر الايجابي المرجو منها.

٦- التأكيد علي أن السياسات الاقتصادية رغم أهميتها لن تنجح بمفردها في القضاء علي الأنشطة الإرهابية:فعلي الرغم من أن سياسات التنمية الاقتصادية عندما تمنح الدعم الكافي من أجهزة الدولة وقطاعيها العام والخاص ويتم تنفيذها بدرجة عالية من الكفاءة تساهم بفعالية في الحد من الإرهاب، إلا أنها لايمكن أن تفي بالغرض بمفردها. ومن هنا يجب أن تستخدم تلك السياسات ضمن استراتيجية متكاملة ومتعددة الجوانب لضمان النجاح في انجاز أهدافها.

ومن هنا، قد تلعب العوامل الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة علي حد سواء، دورا هاما في انتشار الإرهاب وتشعبه،وتطور وساءله وأسلوبه، مع استمراريته لفترات من الزمن، يشتد فيها آثاره فى فتره ، وتفتر فى أخري .لذلك فمن المفترض وجود علاقة ارتباط عكسي ، بين تدني مستوى الأداء الاقتصادي ، وتدهور مستوي المعيشة ووجود المشاكل الاقتصادية وبين انتشار الأنشطة الإرهابية واستمراريتها:

وسوف نتعرض هنا لأهم المحددات الاقتصادية لتلك المشكلة:

(١) المشاكل الاقتصادية: وسوف نركز هنا على مشكلتي البطالة والتضخم:

أ- البطالة في المملكة العربية السعودية :

تشكل البطالة تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي، وأرضاً خصبه لنمو الإرهاب، فعجز الأفراد عن الكسب وعدم القدرة على تكوين أو إعالة أسرهم تعد وسيله

سهله للانحراف والانخراط في جماعات إرهابيه ، فالعامل الاقتصادي الخاص بالفرد الفقير وعدم قدرته على الالتحاق بفرصة عمل يترتب علية زيادة فى البطالة ويشكل حالة نفسية تلحق بالفرد وبمن يعولهم مما قد يدفع إلى الانحراف .

كذلك وجود ما يسمى بالبطالة المقنعة واشتغال كثير من الشباب في أعمال هامشية ذات عائد مادي قليل و لا يسهمون بشكل واضح في العملية الإنتاجية والتنمية، تخلق وضعًا عقليًا ونفسيًا لدى الأفراد يؤدي بهم إلى حالة من الفراغ الذهني تجعل استقطابهم من جانب الجماعات المتطرفة أو انضمامهم التطوعي إليها مسألة سهلة إلى حد كبير.

ويشكل سوق العمل في المملكة العربية السعودية المجال الذي تتم فيه تبادل خدمات العمل وفقا لشروط معينة. ويلعب سوق العمل في اى دولة دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما في المجتمع، حيث يتولى مهمة توزيع وتخصيص الموارد البشرية بين الاستخدامات المختلفة داخل المجتمع، بالإضافة إلى تأثيره على عملية توزيع الدخل من خلال تحديد معدلات الأجور لمختلف طوائف القوة العاملة.

ويتم الاعتماد على معيار الكفاءة ومعيار العدالة،حيث يعتبر سوق العمل كفؤا إذا أدى التفاعل داخل سوق العمل إلى استغلال العمالة المتوفرة الاستخدام الأمثل ويشكل كامل. أما معيار العدالة فيتحقق إذا كان الاختلاف فى معدلات الأجور يرجع إلى الاختلاف فى معدلات الكفاءة او معدلات الإنتاجية، ولا يكون ذلك راجعا إلى اعتبارات غير اقتصادية أو اى اعتبارات أخرى.

حيث يتسم سوق العمل السعودي بعدد من الخصائص التي أثرت على وضع العمالة السعودية فيه ، ومدى إقبالها على العمل . وقد أفضت تلك الخصائص إلى حدوث اختلال في التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، مما يؤثر في معدلات التوظف ، وكذلك في معدلات البطالة . وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي:

١-انخفاض مساهمة المواطنين في سوق العمل وعدم التجانس بين أفراده:

إن الارتفاع الكبير في إيرادات البلاد النفطية وما ترتب عليه من معدلات نمو اقتصادي عالية، أثر على هيكلة سوق العمل السعودية وعلى تكوينها الديموغرافي والتنظيمي، نتج عنه الاتى:

- انخفاض نسبة السكان المساهمين في قوة العمل حيث تمثل(٣٠.٢%) في عام ١٩٩٨ ، ارتفعت إلي ٤٦.٦% في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة منخفضة مقارنه بالمعايير الدولية. (مؤسسة النقد العربي السعودي ، ٢٠١٠)
- ثنائية سوق العمل السعودي، حيث نجد أن القوى العاملة تتكون من فئتين:
  - عمالة مواطنة تشكل النسبة الأقل.
  - عمالة وافدة تشكل الأكثرية في سوق العمل سواء العام أو الخاص.
- ففي عام (١٩٩٨) بلغ إجمالي القوى العاملة المدنية في المملكة (٧.٢) مليون عامل، تشكل العمالة الوافدة نحو (٤.٧٥) مليون عامل أي ما يقرب من (٦٥%) من الإجمالي، وتشكل العمالة السعودية (٢.٤٥) مليون عامل، أي بنسبة تقارب (٣٥%) فقط. .(السلطان ،١٤٢٧)، وقد بلغت اجمالى قوة العمل في المملكة – وبعد مرور ١٠ سنوات– فى عام ٢٠٠٨ (٨.٤٥) مليون فرد بلغت قوة العمل من السعوديين ٤.١٧ مليونا وبنسبة تصل الي ٤٩% من الإجمالي ، فى حين مثلت قوة العمل غير السعودية ٥١% من اجمالى قوة العمل حيث بلغت ٤.٢٨ مليون فرد.(مؤسسة النقد العربي السعودي ، ٢٠١٠)
- أن سوق العمل السعودي سيواجه صعوبات في استيعاب العمالة الوطنية، كغيره من أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما تشير إليه توقعات نمو القوى العاملة الوطنية المستقبلية من جهة والتوجهات الاقتصادية من جهة أخرى. فالقطاع الحكومي في المملكة قد وصل إلى مرحلة التشبع من الخريجين منذ عدة سنوات أما القطاع الخاص الذي يعول عليه في استيعاب الخريجين فإنه لازال يعتقد بعدم مواءمة الخريجين لمتطلباته.(النويصر، ١٤٢١هـ)

وترجع الحاجة إلى العمالة الوافدة في القطاع الخاص إلي مشكلة توافر اليد العاملة الوطنية، بسبب ندرة المهارات ، كما أن القطاع الحكومي كان منافساً قوياً للقطاع الخاص في استيعاب جميع مخرجات التعليم تقريباً، فالوظيفة الحكومية كانت أكثر جذباً ووجاهة اجتماعياً لدى الشباب السعودي. وأمام هذا الوضع لم يكن للقطاع الخاص إلا اللجوء إلى العمالة الوافدة، وتزايد نسب هذه العمالة عاماً بعد آخر، وكان

على المجتمع السعودي أن يتحمل بعض التضحيات مقابل ما يسعى إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية ساعدت الظروف المالية على البدء في تحقيقها.

وقد حظي هذا القطاع بنصيب وافر من المشروعات الحكومية وحقق أرباحاً عالية من تنفيذه لهذه المشروعات، إلا أن القطاع الخاص بالرغم من تطوره وقدرته على تنفيذ المشروعات المناطة به وتعامله مع التقنية الحديثة في أعماله ، لا يزال محدود المساهمة في توظيف العمالة السعودية، حيث الاعتماد على العمالة الوافدة يشكل نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة السعودية في هذا القطاع، بل إن القطاع الخاص يحاول تجنب العمالة السعودية في معظم الأحيان، في الوقت الذي برزت العمالة السعودية وأخذت تطالب بحقها الطبيعي في العمل وبدورها في المشاركة في عمليات التنمية على كافة المستويات. (السلطان ، ١٤١٩)

وقد فرضت مجموعة من العوامل على القطاع الخاص اللجوء إلى العمالة الوافدة، يمكن إجمال أبرزها في الآتي:

١- انخفاض مستويات الأجور للأيدي العاملة الوافدة مقارنة بالعمالة الوطنية بسبب عدم تحديد حد أدنى للأجور للعمالة الوافدة يلتزم بها صاحب العمل، وقد يصل في أحيان كثيرة متوسط أجر العمالة الوافدة الشهري إلى ٣٠% أو ٤٠% من أجور العمالة الوطنية.

٢- توافر سوق مفتوحة للعمالة الوافدة من عدة مصادر،يتيح للقطاع الخاص الاختيار منها مع ما يتوافق واحتياجاته.

٣- سهولة قبول العمالة الوافدة بالعمل في أي مكان ، أو الانتقال إلى أي مكان آخر حسب ما تقتضيه مصلحة صاحب العمل.

٤- تقبل العمالة الوافدة لتوجيهات صاحب العمل وتنفيذ التعليمات بدقة بغض النظر عن قناعة العامل بما يقوم به من أعمال طالما أن ذلك يحقق الرضا لصاحب العمل .

٥- توفر مستوى من الولاء الوظيفي لدى العمالة الوافدة والتي قد تكون محكومة بشروط العقد بين العامل وصاحب العمل في بعض الأحيان، بجانب بعض العوامل الأخرى مثل قناعة العامل بنوع العمل وعلاقته مع صاحب العمل .

٦- توافر الكفاءة والخبرة التي يحتاجها العامل في القطاع الخاص، والتي قد لا تكون متوافرة لدى العمالة الوطنية في بعض التخصصات.

٧- ميل العمالة الوافدة إلى الاستقرار الوظيفي بموجب شروط العقد بين العامل وصاحب العمل، وهذا قد يتيح لصاحب العمل توافر حد أدنى من استقرار معدل دوران العمالة لديه.

٨- التزام العمالة الوافدة بواجبات الوظيفة، سواءً من حيث الالتزام بمواعيد أو ساعات العمل أو الإجازات الأسبوعية.

٢- انخفاض الفعالية العمالية للسكان السعوديين فى سن العمل:

تقاس الفعالية العمالية للسكان بنسبة مساهمتها فى القوى العاملة ،ومع زيادة تلك النسبة يدل ذلك على ارتفاع درجة الفعالية العمالية للسكان وبالتالى تزداد نسبة المساهمة فى القوى العاملة ،والعكس صحيح .وترى بعض الدراسات انه على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة المواطنين فى سن العمل فى سوق العمل يدل على تدني فى مستوى استغلال الموارد البشرية مما يشكل خطورة محتملة (آل سعود،٢٠٠٧).

٣- تشبع القطاع العام بالعمالة الوطنية:

شهد الجهاز الإداري للدولة خلال العقود الماضية زيادة كبيرة فى أعداد العاملين الذين يتم استيعابهم سنويا ، الأمر الذي جعله المقصد الأول للعمالة الوطنية الباحثة عن فرصة عمل وذلك لعدة اعتبارات من أهمها : الارتفاع النسبي فى الأجور ، وارتفاع درجة الأمان الوظيفي ، وانخفاض عدد ساعات العمل وكثرة الأجازات الرسمية ، بالإضافة إلي النظرة الاجتماعية الايجابية التي تصب فى صالح العمل الحكومي. ففي دراسة (مجلس القوي العاملة،١٤١٧) أظهرت أن خريجي الجامعات السعودية يضعوا العمل فى المؤسسات والهيئات السعودية علي رأس قائمة الوظائف المفضلة يليها العمل فى القطاع الخاص، ثم العمل لحسابهم الخاص . وتغذي الأسرة السعودية هذا الاتجاه ، حيث أكدت دراسة (آل سعود،٢٠٠٧) ان الأسرة السعودية تشجع أبناءها علي الانضمام للعمل في المؤسسات الحكومية أكثر من العمل بالقطاع الخاص ، اعتمادا على العادات

والتقاليد والأعراف التي تري ان العمل في الدولة هي خدمة للدولة أما العمل في القطاع الخاص هو خدمة خاصة لرب العمل .

ومع تجمع تلك العوامل السابقة ، تدني إقبال العمالة الوطنية علي العمل بالقطاع الخاص في وقت كان فيه القطاع العام قادرا على استيعاب معظم الأفراد الباحثين عن فرصة عمل، وكان الدافع لتفعيل دور القطاع الخاص محدودا. إلا أن تشبع القطاع الحكومي واكتفاءه النسبي من العمالة قد حد من دور هذا القطاع فى استيعاب المزيد من العمالة الوطنية ، الأمر الذي يعظم من الدور المتوقع من القطاع الخاص .

ومن المتوقع ان تقتصر احتياجات القطاع الحكومي من القوي العاملة في السنوات القادمة علي احتياجاتها فيما يتعلق بالإحلال والتجديد بسبب التقاعد او من يتم الاستغناء عنه من العمالة غير السعودية.

٤- الاختلال الهيكلي:

مع توسع الدولة فى التعليم المجاني ، وفى ظل غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية ، حدث خلل فى العلاقة بين مخرجات التعليم ، وحاجة سوق العمل. حيث زادت أعداد الخريجين بما يفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل . وتلازمت تلك الظاهرة مع ظهور عجز فى بعض التخصصات التى يحتاجها سوق العمل ، حيث أشارت الإحصاءات ان العمالة السعودية بدأت تعاني من البطالة فى السنوات الأخيرة ، وتوضح أرقام موازنة العرض والطلب على العمالة السعودية خلال الخطتين الخامسة والسادسة ان هناك فائضا كبيرا فى تخصصات الأعمال الكتابية و المبيعات والخدمات ، والعاملين فى مجال الزراعة . فهناك توسع في التعليم العام وإقبال كبير علي التعليم الجامعي واضطرار الجامعات للتوسع في قبول أعداد متزايدة من الطلاب في تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل . بالإضافة الي ان توظيف خريجي المراكز الفنية والمهنية لا يزال محدودا لأسباب منها عدم وجود الموائمة الكافية بين مخرجاتها والاحتياجات الفعلية لسوق العمل .حيث تبلغ نسبة قوة العمل من حملة شهادة الثانوية ٢١.٤% ، يليها الشهادات المتوسطة بمعدل١٩.٧% ، ثم حملة البكالوريوس او الليسانس بنسبة ١٨.٧% ، أما اقل نسبة فهم حملة الدكتوراه وبنسبة ٠.٠٤%(مؤسسة النقد العربي السعودي ، ٢٠١٠).

٥- عدم التوازن بين معدلات النمو السكاني ، ومعدلات نمو القوة العاملة:

مع ارتفاع النمو السكاني يزداد عدد الداخلين إلى سوق العمل ، وتزداد حجم قوة العمل وقد عانى الاقتصاد السعودي من حدوث زيادة فى معدلات نمو القوة العاملة بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان.

٦- تأثر سوق العمل السعودي بشدة بالمتغيرات والأحداث الدولية :

هناك عدد من العوامل الدولية والتي لها تأثير محتمل علي سوق العمل السعودي من أهمها : التذبذب في أسعار النفط ، واثر ذلك علي التنمية ومشروعاتها وفرص التوظف المتاحة في سوق العمل . بالإضافة إلي وجود التكتلات الاقتصادية الدولية وبروز تأثير منظمة التجارة العالمية ، وما تحمله من تأثيرات محتملة علي العمالة السعودية.

و للبطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية تجعلها محركة للنشاط الارهابي ، فمن الناحية الاقتصادية تؤدى البطالة إلي:

- انخفاض دخول المتعطلين ، مما يعرضهم وأسرهم للفقر والحرمان.
- تدني الإحساس بالأمن الاقتصادي، بسبب فقدان الدخل للمتعطل ، ويتضاعف الأثر إذا كان العائل الوحيد للأسرة.
- إهدار قيمة العمل البشري وحدوث خسارة فى الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، بسبب المدفوعات الحكومية للمتعطلين، من خلال صندوق دعم البطالة .
- انخفاض مستويات الأجور الحقيقية.
- انخفاض فى إجمالي التكوين الرأسمالي ، مما يؤدي لانخفاض نصيب الفرد فى الناتج المحلي الإجمالي.
- إحداث شلل في الحياة لبعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال الى الإضرابات والمظاهرات فى بعض الأحيان.

- دفع العديد من الكفاءات وشريحة واسعة من المتعلمين الي الهجرة خارج الدولة بحثا عن فرص عمل مناسبة فيما يعرف بهجرة العقول .(المطوع ، ٢٠٠٦).

أما من الناحية الاجتماعية ،معروف أن البطالة ترتبط مع العديد من الأمراض والمشاكل الاجتماعية، التي تؤدي الي الكثير من الآثار السلبية ينتج عنها تفكك المجتمع ، ومن أهم تلك الآثار مايلي :(البكر، ٢٠٠٧)

- المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية بسبب الحرمان وتدني مستوي الدخول.
- ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب.
- دفع المتعطلين لتعاطي المخدرات والخمور والاغتراب الداخلي.
- خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن .
- توليد شعور لدى الأفراد بالنقص وعدم الأهمية،تستطيع المنظمات الإرهابية التسلل منها لجذب الأفراد للانضمام إليها.
- الشعور بالفزع وعدم تقدير المجتمع ، يؤدي إلى شعور بالعدوانية والإحباط.

ومن هنا تلعب البطالة دورا هاما فى مدي إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. ويؤدي ذلك إلي تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف لدي فئة من المجتمع ، بل والقناعة بان انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لايعد عملا خطيرا أو محظورا.

ب- التضخم في المملكة العربية السعودية :

أصبحت ظاهرة التضخم من الظواهر المعاصرة التي تقع على رأس قائمة المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد العالمي ، حيث يؤدى ارتفاع مستويات الأسعار إلي انخفاض القوة الشرائية للنقود وإلى حدوث أثار اجتماعية وسياسية ، ممثلة فى إعادة توزيع الدخل واجتذاب القوى الشرائية من أصحاب الدخول المنخفضة والثابتة "العمال – أصحاب المعاشات – صغار المدخرين" لصالح أصحاب الدخول والمستثمرين، الأمر الذي يودى إلى اختلال العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والذي تؤدى في النهاية إلى وقوع أحداث الإرهاب.

فقد أدي التوسع في النشاط الاقتصادي إلي ارتفاع في معدلات التضخم ،حيث شهدت المملكة ارتفاعا في المستوي العام للأسعار خلال السنوات القليلة الماضية ،نتيجة لعدة عوامل من أهمها : (مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة)

١- النمو السريع في عرض النقود: حيث زاد عرض النقود من ١٦٢٨ مليون ريال في عام ١٩٨٣ الى ٣١٩٢٣٥ في عام ٢٠٠٠ وليبلغ ٩٢٩١٢٥ مليون، وقد بلغ معدل نمو عرض النقود مايقرب من ٢٠% فى عام ٢٠٠٩.

٢- الزيادة فى الائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠% عام ١٩٨٢ لتصل الي ٢٥% عام ٢٠٠٠ وليقترب من ٣٨%عام ٢٠٠٦.

٣- زيادة الإنفاق الحكومي بوتيرة متصاعدة لتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث سجل الإنفاق الحكومي زيادة بمعدل١١.٥% في ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ليصل الى ٥١٠ مليار ريال.هذه الزيادة تؤدي لتحفيز الطلب الكلي بشكل ملموس يتجاوز قدرة العرض علي استيعابها مما اثر ايجابيا علي المستوي العام للأسعار.

٤-ارتفاع أسعار النفط العالمية، اثر وبشكل غير مباشر علي المستوي العام للأسعار المحلية . فمع تخطي حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل ، زادت تكلفة إنتاج معظم السلع التي يدخل النفط فيها كمادة أولية او وسيطة بالإضافة لارتفاع أجور النقل عالميا مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية علي أسعار واردات المملكة.حيث يعد الاقتصاد السعودي من الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، لذلك يتأثر معدل التضخم المسجل بمعدل التضخم العالمي للدول الشركاء التجاريين للمملكة ، فيما يعرف بالتضخم المستورد.

وتظهر الضغوط التضخمية فى المملكة العربية السعودية بشكل جلي فى قطاعي الإسكان وفي أسعار المواد الغذائية، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية من الأطعمة والمشروبات بنسبة ١٤.١% فى عام (٢٠٠٨) مقارنة بعام (٢٠٠٧) كنتيجة لارتفاع الأسعار العالمية،واستخدام المحاصيل الغذائية فى إنتاج الطاقة ، كما زادت الإيجارات بنسبة ٢٠.٩% فى عام ٢٠٠٨ . ولذلك يصل تأثير التضخم وبشكل مباشر وسريع للمستهلك، وبمقارنة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عام ٢٠٠٨ بمتوسط الرقم

القياسي خلال الخمس سنوات السابقة (من ٢٠٠٣عام- الي عام ٢٠٠٨) يتضح ان معدل التضخم قد ارتفع الي أكثر من ستة أضعاف.(وزارة الاقتصاد والتخطيط، سنوات مختلفة)

وقد أضرت هذه الاتجاهات التضخمية بالاقتصاد الوطني ،حيث يحاول كل فرد فى المجتمع تحميل الآخرين بعبء الزيادة فى الأسعار، وفى هذه الظروف تعطي الأولوية للاستثمارات ذات العائد السريع وان كانت ذات أهمية اقتصادية واجتماعية محدودة ، وفى تجارة الاستيراد وإنتاج السلع الترفيهية والمضاربة على أسعار الأراضي وبناء المنازل الفاخرة .

(٢) الدورات الاقتصادية وأثرها علي الاستقرار في المملكة :

يصنف اقتصاد المملكة علي انه اقتصاد يعتمد علي مورد سلعي واحد يخضع للتغيرات الحادثة في سعر النفط، لذلك تتعرض المملكة للدورات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فى حالات الطفرة والانكماش الاقتصادي (Economic Boom and Bust) ، وكما هو معروف فان الأسواق المالية تظهر ميلا للمبالغة فى ردود الأفعال عند حدوث تغيرات شديدة فى الظروف الاقتصادية.

حيث يرتبط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بأسعار النفط والإيرادات المحققة منه، ويظهر الشكل (رقم ١) ،أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ذروته عام ١٩٨١ ، ثم اخذ فى التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط، ومنذ عام ٢٠٠٣ أصبح النمو الاقتصادي قويا بسبب عاملين وهما ارتفاع إيرادات النفط وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

الشكل ١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

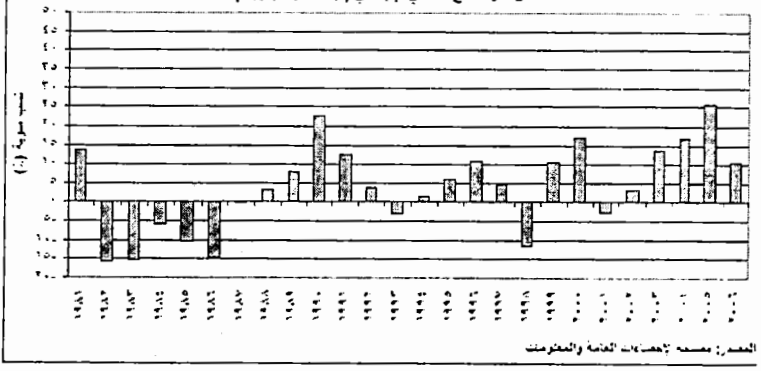

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

ويمتد تأثير سعر النفط وإيراداته الى الموازنة العامة للدولة وبالتالي يؤثر وبشدة على خطط التنمية، فمع انخفاض أسعار النفط يتصاعد العجز فى الموازنة العامة ويزداد الدين العام الداخلي ،حيث وصلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها البالغة ١٠٠% عام ١٩٩٩ كنتيجة حتمية لانخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وتتسم إيرادات النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار، حسب اتجاهات أسعاره العالمية فقد انخفضت من ٣٢٨٥٩٤ مليون ريال عام ١٩٨١ الى ٤٨٤٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٦، ومع ارتفاع الأسعار زادت من ١٦٦١٠٠ عام ٢٠٠٢ لتصل الى ٩٨٣٣٦٩ مليون ريال عام ٢٠٠٨.ولان المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي هو النفط فان التغير فى الناتج يتبع اتجاه التغير فى إيراداته ، لذلك فان الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض من ٦٢٢١٧٥ مليون ريال عام١٩٨١ ليصل الي ٣٢٢٠٢٠مليون ريال عام ١٩٨٦ ويمعدل يصل الي (- ٤٨.٢٤%)، وعندما زادت الإيرادات النفطية حدث ارتفاع مماثل في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٠٧٠٦٧ مليون ريال في ٢٠٠٢ الي ١٧٥٨٠٠١ مليون ريال في ٢٠٠٨ وبمعدل زيادة يصل الي (١٤٨.٦ %).(مؤسسة النقد العربي السعودي ، أعداد مختلفة)

ومن هنا تتأكد حقيقة أن سعر النفط لايزال أهم عامل يؤثر علي سلامة الاقتصاد الوطني للمملكة، وعلي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، لان القدر الأكبر من الإيرادات الحكومية يأتي من الدخل الخارجي لمبيعات النفط.

وتكمن المشكلة لدي مصدري النفط ، وخاصة الدول التي تعتمد عليها كمصدر دخل أساسي ، في عدم القدرة علي التنبؤ بأسعار النفط لفترات طويلة،حيث يعتبر سعر النفط هو الأكثر تقلبا بين السلع الرئيسية ويمكن ان تنتهي دورة ارتفاع أسعاره في أي وقت. وتشير التجارب السابقة لارتفاع أسعار النفط الي عدم قدرة مصدري النفط علي تكيف نمط الإنفاق وبشكل فوري بما يتناسب مع تغير الأسعار ، حيث استغرقوا وقتا طويلا للتكيف مع فكرة استمرار الارتفاع في مستوي الدخول، وبعد ذلك استمروا في الإنفاق بمعدلات مرتفعة لسنوات عديدة بعد ان بدأت أسعار النفط فى الانخفاض.(الجاسر، ٢٠٠٧)

أضف إلي ما سبق أن معدل تذبذب الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية يتجاوز ضعفي معدلهما في الاقتصاديات المتقدمة ، ويقترب معدل تذبذب إنفاقها الحكومي من ثلاثة أضعاف المعدلات المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة. وبالتالي إذا ارتفع سعر النفط ، فسوف ينمو الاقتصاد بمعدلات سريعة ويزداد الإنفاق وتتسارع قوي التضخم ، أما إذا انخفض فلابد ان ينخفض الإنفاق الحكومي ، وبالتالي يحدث ركود اقتصادي حاد. مثل هذا النهج لن يؤدي إلي تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل والتي يعتمد عليها النمو المستقبلي المستدام للاقتصاد، وتتأثر بشدة مستويات معيشة نسبة كبيرة من السكان.

(٣) العولمة وتأثيراتها المحتملة :

تمثل العولمة مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن الماضي ، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل الاتفاقيات التجارية العالمية والتحول باتجاه آليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ، ويتفق في إطارها اللاعبون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية وسياسية ومنظمات دولية وشركات عابرة للقوميات على قواعد سلوك لخلق أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الأطراف الرئيسية بكل ما فيها من متناقضات .(باسرده، ٢٠٠٢)

وينظر للعولمة على أنها نتاج ثورة المعلومات والاتصالات والتي خفضت – إلى حد كبير – من أثر المسافة وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من البشر ، وأدت لمزيد من تحرير التجارة ، ويمكن تحديد أبعاد العولمة في الآتي :

أ- بعد اقتصادي :

انطلقت العولمة من خلال البعد الاقتصادي المعتمد على تدويل الإنتاج وإتباع السياسات التحررية والخصخصة وزيادة وسهولة انتقال رؤوس الأموال وتنامي دور الاستثمارات الأجنبية ، وارتفاع المكون المعرفي في الإنتاج . (عبد الخالق ، ٢٠٠٧)

ب- البعد السياسي :

ويتمثل في اتساع النفوذ الأمريكي والتحكم فى السياسة العالمية كخطوة للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية لدول العالم المختلفة . وذلك من خلال التبني والترويج للنموذج الغربي في الديمقراطية ، والتفكير في العالم باعتباره وحده سياسية واحدة . وهذا يعنى ببساطة انتهاء العزلة السياسية للدولة ، وأن القرارات والتشريعات والسياسات والأزمات سوف تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات وبسرعة هائلة وبأقل قدر من القيود .

ج- البعد الثقافي :

حيث يسيطر النموذج الثقافي الغربي بشكل عام ، والأمريكي بشكل خاص على طرق وأسلوب الحياة ، ويتم الترويج للثقافة الاستهلاكية ، ويحدث الاختراق الثقافي من خلال وجود نظام للمعلومات ينتشر بواسطة وسائل الاتصال والتقنية الحديثة .

د- البعد الاجتماعي :

ومن خلاله تصبح العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية مستوحاة من نموذج غربي أمريكي ، وتتوارى أي أنظمة اجتماعية تقليدية خاصة بالدول ومستوحاة من واقعها وثقافتها وتاريخها ، وتظهر للوجود مؤسسات دولية غير حكومية تهدف لخلق مجتمع مدني .

وإذا كانت للعولمة الكثير من الإيجابيات ، ناتجة عن التقدم التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية للصناعات القائمة وارتفاع مستويات المعيشة فى عدد كبير من الدول وزيادة درجة الرفاهية وتلبية احتياجات المستهلك وخلق اقتصاد قائم على المعرفة ، فإن العولمة ترتبط كثيراً ، بالأزمات المالية والاقتصادية آخرها الأزمة المالية العالمية الأخيرة . ومن المتوقع أن ينتج عنها الكثير من السلبيات التي تساهم فى تغذية الأنشطة الإرهابية وأهم تلك الآثار ما يلي :

- ارتفاع معدلات الفقر بين نسبة كبيرة من المواطنين ، مع القضاء على الشركات والصناعات المحلية نتيجة للمنافسة غير العادلة مع الإنتاج الخارجي .

- الاستغلال : والمقصود به استغلال الدول الكبرى لدول العالم النامي لأخذ المواد الخام ، حيث أن العولمة تعكس ببساطة الميل الطبيعي والتاريخي للرأسمالية كأيدلوجية وكتطبيق أيضاً ،وتنطلق المنظمات الإرهابية من عدم العدالة في توزيع الثروة العالمية كأداة لجذب الفئات المحرومة للخلايا الإرهابية.
- الإسراف فى الاستهلاك ، وهو الأمر الذي جعل المواطنين تحت السيطرة الإعلانية وينتج عنه الإسراف وشراء ما نحن ليس بحاجة إليه ، نتيجة لسيادة وترويج الأنماط الاستهلاكية الغربية .
- الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل بالسيطرة الاقتصادية لقلة من الأقوياء والاكتناز المالي لقلة من الناس ، ومعنى ذلك أن العولمة صاحبها توزيع غير متساوي للدخل والناتج ، سواء على مستوى دول العالم ، أو على مستوى الدولة الواحدة التي انخرطت في العولمة .

وتتدخل المنظمات الدولية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين ، بالإضافة لمنظمة التجارة العالمية في دفع الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات التي قد تلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر فى التأثير على سلوك الأفراد العدائي وأهم تلك السياسات :

- التحول من القطاع العام إلى الخاص ، وما ينتج عنه من فقدان للوظائف وانتشار للبطالة .
- عدم تدخل الدولة فى تنظيم الأنشطة الاقتصادية ، وإطلاق آليات السوق وحرية التجارة الخارجية .
- الانسحاب التدريجي للدولة من الميدان الاجتماعي حتى أصبحت الكثير من الخدمات العامة مجالاً للاستثمار ، مما يؤدى لحرمان طبقات اجتماعية عريضة من تلك الخدمات ، والإحساس بوطأة الفقر .
- قيام الدول برفع أسعار السلع الأساسية بفعل تأثيرات العولمة .
- تحمل الدولة لأعباء اقتصادية ، تضطر في أحيان كثيرة إلى نقل عبئها إلى المواطنين من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة .

- عدم قدرة الحكومات وبصفة خاصة فى الدول النامية ، على حل مشاكل البطالة وتأمين العاملين اجتماعياً وصحياً ضد المخاطر الاقتصادية والتجارية وتقلبات السوق ، إلى جانب أن أصحاب المصانع والشركات ليس على استعداد للمساهمة فى تأمين العمال ، ورفع مستوى معيشتهم ، وذلك يرجع إلى المنافسة الشرسة فى السوق العالمية .

وقد شهدت المملكة ومنذ عام ٢٠٠٢ اتجاهاً إلى تخفيف العبء عن القطاع الحكومي، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بوسائل اقتصادية من خلال القطاع الخاص ، وتم بالفعل وضع قائمة بالمرافق المطلوب إعادة هيكلتها والمستهدفة بالتخصيص ومنها علي سبيل المثال (مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة) :

- المؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة .
- الشركة السعودية للكهرباء .
- المؤسسة العامة للخطوط الحديدية .
- الخطوط الجوية العربية السعودية .
- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .
- قطاع المياه والصرف الصحي .
- تخصيص الخدمات الصحية .

ويتم الآن تنفيذ الكثير من المشروعات وفقاً لأسلوب (BOT) .

والأخطر من ذلك ، أن العولمة ينتج عنها مزيد من الشعور بالاغتراب Alienation، حيث يشعر الفرد والمجتمع بما يسمى بالاغتراب الثقافي ،الأمر الذي يؤدى إلى غياب المعايير أو ضعفها واهتزازها ونقص أو ضعف القوة الاجتماعية .وانتشار حالة الاغتراب ، يجعل الفرد هشاً يسهل اختراقه ووقوعه فى براثن الإرهاب ، ويجعل المجتمع تابعاً وبما يؤول إلى تصدع حوائط الصد الدفاعية الهامة ضد الإرهاب .

وإذا كانت المنظمات الإرهابية تتميز بدقة التنظيم وبراعة التدبير وجودة التخطيط ، فقد ازدادت قوة مستفيدة من آليات العولمة من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة

وتسخيرها لتنفيذ أهدافها .حيث استفاد الإرهابيون من تطور تقنية الاتصال وتوافرها فاستخدموا الأقمار الصناعية ومحطات البث التليفزيوني والإذاعي والفاكس والهواتف المحمولة وشبكة الانترنت والبريد الالكتروني (Ross,1992).

كل ما سبق يدفع الأفراد إلى "الشعور بالضياع أمام العولمة" ، والنتيجة هى رجوع الفرد إلى نفسه والتعصب العرقي والدينى ، وقد ظهر كرد فعل لذلك شبكات تنظم نفسها بالأفكار والمال والسلاح متخفية تحت ستار الدين أو العرق وتكاثرت نتيجة تأثيرات العولمة، وبذلك شاعت حالة من الفوضى وانهارت بعض الدول في محاولة لسيطرة دول الغرب على العالم ، مما يؤدى إلى إحساس تلك الدول بالظلم وخصوصاً الفئة المتضررة منها ، فتلجأ إلى تكوين بعض المنظمات للعمليات الانتحارية الإرهابية .

(٤) الانفتاح التجاري وتأثير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية :

يعد الاقتصاد السعودي واحداً من الاقتصاديات القائمة على نظام السوق المفتوح الذي تعكسه تزايد أحجام الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى ، فوفقاً لمعيار درجة الانفتاح التجاري والاقتصادي ، فقد سجلت المملكة العربية السعودية وخلال الفترة من (١٩٩٢ – ٢٠٠٩) درجة انفتاح بمتوسط يبلغ ٧٤% من الناتج المحلى الاجمالى ، مقارنة بمتوسط يبلغ ٢٤.٨% للولايات المتحدة الأمريكية ، ٤٥.٨% لتركيا ، ٧٢% لكندا ، ٤٩.٩% فى الصين خلال نفس الفترة . (I.M.F, 2010)

وقد زاد هذا الاتجاه وتم تدعيمه مع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية حيث سجلت نسبة الانفتاح التجاري ٩١.٤% فى عام ٢٠٠٨ . وبالتحليل نجد أن نسبة كبيرة من تلك الزيادة ترجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، إلا أن الواردات قد زادت كذلك من ٥٤٦٦٤٨ مليون ريال فى عام لتصل إلى ١٧٥٨٠٠١ مليون ريال عام ٢٠٠٨ .(مؤسسة النقد السعودي، أعداد مختلفة)

ولا شك ان درجة الانفتاح التجاري تعكس فى نفس الوقت زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي والتي تؤدى إلى عدم استقرار الدخل من الصادرات بسبب تقلب أسعار المواد الأولية.

وقد استفادت المملكة من فرص النفاذ للأسواق العالمية ، وتعتبر البتروكيماويات من أهم القطاعات المستفيدة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وخاصة بعد انخفاض التعريفة الجمركية فى أسواق الدول المتقدمة من ١٢.٥% إلى ٦.٥% مما أدى لتحقيق توسع فى الصادرات تجاه الدول الأوروبية والآسيوية . (Al-Sadoun, 2005)

كما أسهم الانضمام إلى زيادة الأسواق التي سيتم النفاذ إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من (١٢٠) سوق إلى أكثر من ١٧٠ سوقا عالمياً . وبالرغم من المزايا السابق ذكرها ، فإن انضمام المملكة سيفرض على المنتجات السلعية والخدمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة أعباء كبيرة ، ويتوقع أن نصف الشركات العائلية ستكون خارج السوق إذا لم تتكيف مع المعطيات الجديدة ، علماً بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٠% من عدد الشركات فى المملكة . (عليان ، ٢٠٠٩)

وبالتركيز على أثر الانفتاح التجاري والانضمام للمنظمة على المستهلك السعودي ، نجد أن مكاسبه تتحقق نتيجة لتحسين الجودة وانخفاض الأسعار الناتجة عن المنافسة الأجنبية للمنتجين المحليين ، واحتمال التأثر سلباً بارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة بسبب وقف دعم الصادرات ودعم المنتجين الزراعيين فى الدول المتقدمة .كما يتوقع أن يعانى المستهلك السعودي من ارتفاع أسعار منتجات الأدوية وبرامج الكمبيوتر نتيجة لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية ، حيث يتوقع ارتفاع سعر الدواء بقيمة تتراوح من ٢٠% إلى ٦٧% . (عبد الحميد ، ٢٠٠٥) تلك الآثار تزيد من شعور الأفراد بعدم الرضا، بالإضافة الى ان الانفتاح يؤدي الى انخفاض تكاليف النقل وسهولة الحركة عبر الحدود مما يدعم الأنشطة الإرهابية . (Mirza &Verdier,2008)

(٥) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي :

يلعب متوسط دخل الفرد دوراً مؤثراً فى إحساس الفرد بالرضا ، فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي – مع وجود عدالة فى التوزيع – زادت درجة الإشباع لرغباته . وارتفاع مستوى معيشته فيقل عنده النزوع إلى الإحساس بالظلم كما تقل عنده الرغبة في إحداث الأخطار الإرهابية ، ويصبح التأثير الإيجابي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل

أقوى كلما أدت الزيادة فى الدخول إلى تضيق الفجوة بين الطبقات وبالتالي تقليل الصراع الطبقي والحقد الاجتماعي .

وحيث يمثل الدخل القومي للمملكة العربية السعودية حوالى ٥٠% من مجموع دخول دول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن عدد سكانها يمثل ٧٠% من اجمالى سكان دول المجلس ، الأمر الذي يجعل -على سبيل المثال - دخل المواطن القطري يساوى ثلاث مرات دخل المواطن السعودي . (القويز ، ٢٠٠٥)

وعلي الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني فى المملكة العربية السعودية لتصل إلى ٢.٢٥% عام ٢٠٠٠ وتستمر لتسجل ٢.٣٢% عام ٢٠٠٨ ، إلا أن معدل النمو فى متوسط دخل الفرد قد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث سجل ٥.٢% عام ٢٠٠٧ ، مما يعكس الزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى نتيجة لارتفاع أسعار النفط .

(٦) الإنفاق على التعليم والصحة :

أن النظم التقليدية السائدة فى المؤسسات التعليمية والتي تركز على مبدأ الحفظ والتلقين وتقييد المعلومات ، مع إهمال العقل والفكر والحوار باعتبارهما دافعاً للانطلاق نحو البحث والتدقيق للوصول إلى جيل جديد يسعى للابتكار والتجديد بالجهد الخلاق والسعي الدءوب، يودى إلى تحقق مجموعة من الآثار السيئة المترتبة على هذه النظم السائدة فى المؤسسات التعليمية أهمها :

- ارتفاع معدلات عدم الاستيعاب بالمدرسة .
- ارتفاع معدل التسرب من التعليم .
- زيادة معدلات الأمية.

مما يؤدى إلي توفر التربة الخصبة لإفراز الخلايا المتطرفة التى تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق ذاتها ، وهو ما يعرف بالإرهاب . حيث يري (Berrebi,2007) أن العلاقة الايجابية التي تظهر بين التعليم والنشاط الإرهابي يؤدي إلي ضرورة مراجعة محتوي التعليم (والذي يظهر فى كثير من الأحيان انه قائم علي الحفظ والتلقين)، والاهتمام بنوعية التعليم وليس بعدد سنوات الدراسة.

كما أن غياب العدالة الاجتماعية فى توفير الخدمات الضرورية كالصحة ،وضياع مبدأ تكافؤ الفرص، فى معالجة مشاكل المرض واستئثار طبقه معينه دون الطبقات الأخرى بكل المميزات وتمتعها بالرفاهية الزائدة والحياة العصرية المترفة يؤدي الى شعور الطبقات المحرومة من أفراد المجتمع بالاضطراب والإحساس بالظلم والاضطهاد وفقدان التمسك بالمثل العليا ، مما يخلق فى أنفسهم التمرد على الوضع المتردي السائد ، فتتخذ من أسلوب العنف وسيله لتغيير الأمر الواقع ، ومن ثم يسهل انسياقها للجماعات الارهابيه لتحقيق أهدافها .

وبالنظر إلي مخصصات التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فى المملكة العربية السعودية، نجد انه ارتفع خلال فترة الثمانينات ليصل إلي حوالي ٩% فى عام ١٩٨٩، ثم اخذ فى التراجع خلال فترة التسعينات ليصل ٦.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧. ومع بداية القرن الحادي والعشرين ومع تحسن إيرادات النفط قفز الي حوالي ١١% من الناتج المحلي الإجمالي. (مؤسسة النقد العربي السعودي،أعداد مختلفة).

خامساً : النموذج الكمي لقياس قياس درجة استجابة النشاط الإرهابي للمتغيرات الاقتصادية:

لتحديد علاقة المتغيرات الاقتصادية بالنشاط الإرهابي ، يتم تحديد معاملات الارتباط المستعرضة لكل متغير على حدة ولكل فترة زمنية. وتحديد مدى استجابة النشاط الإرهابي عند الزمن t بالتغير فى المتغيرات المستقلة عند الزمن t-k " فترة الابطاء " من خلال نبضات أوزان الاستجابة .

ولتحديد درجة التلازم بين المتغيرات الاقتصادية فى الزمن t ، حوادث الإرهاب فى الزمن t+k ، يتم قياس درجة الترافق بين المتغيرات المستقلة "مسببات حوادث الإرهاب" وبين المتغير التابع "حوادث الإرهاب" عند فجوات زمنية مختلفة وتسمى مقاييس الترافق بمقاييس الإرتباط المستعرض Cross correlation ويشار اليها بالرمز $r_{xy}^{(k)}$.

ويتم استخدام دالة الارتباط المستعرض (Cross Correlation Function) بين المتغيرين yt , xt ، دالة الارتباط الذاتى المستخدمة للتعرف على نماذج السلاسل

الزمنية ذات المتغير الواحد، والتي تشير إلى الارتباط داخل سلسلة زمنية عند فترات زمنية مختلفة، بينما دالة الارتباط المستعرض(CCF) تقيس الارتباط بين سلسلتين زمنيتين عند فترات زمنية مختلفة.

$$\gamma xy\ (k) = E(\ xt - \mu\ x\ )(\ yt+k\ - \mu\ y) \qquad k = 0, \pm1, \pm2, \ldots \qquad (1)$$

حيث: k الموجبة تشير إلى فجوة زمنية سابقة وk السالبة تشير إلى فجوة زمنية لاحقة.

$$\rho xy\ (k) = \frac{\gamma_{xy}(k)}{\sigma_x \sigma_y} \qquad k = 0, \pm 1, \pm 2, \ldots \qquad (2)$$

حيث:(μx , $\sigma 2x$) ، (μy . $\sigma 2y$) المتوسط والتباين لكل من x ، y على الترتيب.
ويطلق على التوقيع البياني لقيم ρxy عند $k = 0, \pm 1, \pm 2, \ldots$ دالة الارتباط المستعرض (CCF)

وتقدير دالة الارتباط المستعرض CCF من بيانات العينة يمكن حسابها كمايلى:

$$r_{xy}(k) = \frac{c_{xy}(k)}{s_x s_y} \qquad k = 0, 1, 2, \ldots \qquad (3)$$

حيث:

$$c_{xy} = n^{-1}\sum_{t=1}^{n-k}(x_t - \bar{x})\ (y_{t-k} - \bar{y})$$

$$s_x^2 = n^{-1}\sum_{t=1}^{n}(x_t - \bar{x})^2 \qquad s_y^2 = n^{-1}\sum_{t=1}^{n}(y_t - \bar{y})^2$$

$$\bar{x} = n^{-1}\sum_{t=1}^{n} x_t \qquad , \qquad \bar{y} = n^{-1}\sum_{t=1}^{n} y_t$$

عمومًا، ليس من السهل حساب كل من التباين والتغاير لدالة الارتباط المستعرض للعينة Sample Cross Correlation Function (SCCF) مع ذلك يكون التقريب مفيد فى حالتين هما:

١. إذا كانت سلسلة المتغير xt سلسلة تغيرات عشوائية بحتة (White noise) وكانت السلسلة yt مرتبطة ذاتيًا بمعاملات الارتباط الذاتى ρy (k) ،أو إذا كانت xt و yt غير مرتبطة عند كل الفجوات بمعنى ρxy (k) = 0 لكل الفجوات k.

ومن ثم يمكن استخدام التقريب التالى لتباين دالة الارتباط المستعرض $v(r_{xy}(k))$:

$$v(r_{xy}(k)) \cong (n-k)^{-1} \qquad (4)$$

وعلاوة على ذلك، الارتباط بين rxy(k) ، rxy(k + m) يكون كالتالى:

$$\rho(\text{rxy}(k), \text{rxy}(k+m)) \cong \rho y(m) \qquad (5)$$

٢ـ إذا كانت كل من xt، yt متتابعة من تغيرات عشوائية بحتة (White noise) وكانت xt و yt غير مرتبطة عند كل الفجوات، ومن ثم يكون :

$$\rho(\text{rxy}(k), \text{rxy}(k+m)) \cong 0 \qquad (6)$$

حينئذ إذا كانت xt، yt ليس بينها ارتباط مستعرض، فإنه يتوقع أن تكون SCCF مختلفة عن الصفر بانحراف معيارى $(n-k)^{-\frac{1}{2}}$ بالنسبة للنمط المتماثل فى سلوك ACF للمتغير yt .

وعند استخدام دوال الارتباط المستعرض يتطلب أن تكون السلسلة الزمنية لكل متغير ساكنة مما يلزم أخذ الفروق اللازمة لسكون السلسلة.

يتم التعرف على (r, s, b) باستخدام دالة الارتباط المستعرض كمايلى:

b قيمة معامل الإبطاء delay parameter وتساوى قيمة الفجوة الزمنية المناظرة لأول معامل معنوى من معاملات الارتباط المستعرض.

r درجة كثيرة حدود المقام(β) δ، بفحص معاملات الارتباط المستعرض وبحث اى نمط موجود فيها ، إذا وجد نمط دالة الارتباط الذاتي لنموذج AR(r)، وإن لم يوجد اى نمط من أنماط نماذج الانحدار الذاتى فان r = 0 ، فيمكن بالتالي

التعرف على r من خلال التشابه بين معاملات الارتباط المستعرض وبين نمط دالة الارتباط الذاتي لعملية من عمليات الانحدار الذاتي.

S درجة كثيرة حدود البسط (β) ω ، وهى عدد الفترات التى يتأخر فيها ظهور نمط AR(1) ، فإذا كان rxy(3) معنوى ولكن نمط AR(1) لم يبدأ إلا فى الفترة 4 فان (1= 3-4 = S) ، وإذا لم يوجد نمط لعملية AR فى دالة الارتباط المستعرض فإننا نستنتج وجود معالم البسط فقط ، كما نستنتج S تساوى عدد معاملات الارتباط المستعرض غير الصفرية ناقصا واحد.

تنقية البيانات :

حتى نتمكن من الحصول على معلومات مفيدة فى التعرف على نموذج دالة التحويل باستخدام معاملات الارتباط المستعرض، فإنه من المفضل تنقية البيانات " Pewhitening the data " قبل حساب معاملات الارتباط المستعرض للتخلص من الارتباط داخل السلسلة، وتتمثل عملية تنقية البيانات كما عرضها كلاً من Mills(1992)، Stephen(1998) فى الخطوات التالية:

١. الحصول على نموذج ARIMA الملائم لسلسلة المتغير المستقل xt

$$\phi_x(\beta)\ \nabla^i\ Xt = \delta + \theta_x(\beta)\ \alpha \qquad (7)$$

ومن ثم يمكن معرفة سلسلة البواقى α_t.

٢. الحصول على نموذج ARIMA الملائم لسلسلة المتغير التابع yt باستخدام نفس المرشح :

$$\phi_x(\beta) \qquad Yt = \delta + \theta_x(\beta)\ \beta_t \qquad (8)$$

ومن ثم يمكن معرفة سلسلة البواقى β_t .

٣ـ حساب دالة الارتباط المستعرض بين β_t , α_t، حيث تلعب دالة الارتباط المستعرض دور مهم فى التعرف على دالة التحويل بين xt, yt

$$\nu_k = \frac{\gamma_{\alpha\beta}(k)}{\sigma^2_\alpha} = \frac{\sigma_\beta \gamma_{\alpha\beta}(k)}{\sigma^2_\alpha \sigma_\beta} = \frac{\sigma_\beta}{\sigma_\alpha}\rho_{\alpha\beta}(k)$$

, k=0,

1, 2, ...

ومن ثم يمكن تقدير $\hat{v}_k$ باستخدام بيانات العينة من خلال العلاقة:

$$\hat{v}_k = \frac{s_\beta}{s_\alpha} r_{\alpha\beta}(k)$$

ويفيد معاملات الارتباط المستعرضة وأوزان نبضات الاستجابة فيما يلى :

- تفيد فى حالة المتغيرات المستقلة التى تتميز بالتأخير فى الاستجابة الزمنية (أى تأثير المتغير المستقل يظهر بعد مرور فترة زمنية وليست له تأثير فورى مباشر) أو نتيجة لاتخاذ قرارات ولم يبدأ تنفيذها .
- تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع "حوادث الإرهاب" والمتغيرات المستقلة ، بفترة إبطاء وهى العلاقة بين عدد حوادث الإرهاب عند الزمن t ، والمتغير المستقل عند الزمن t-k .
- تحديد مدى استجابة المتغير y للتغير فى المتغير x ، لكى نحدد ما يلى:

– الفترة التى تمر بدون تأثر المتغير y بالمتغير x .

– المدة التى تستمر فيها تأثر السلسلة y بالقيم الجديدة من السلسلة x .

والجدول رقم (١) يعرض معاملات الارتباط المستعرض وأوزان الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وأثرها على النشاط والحوادث الإرهابية ، خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عما ٢٠٠٨ بالمملكة، والتى تم التعبير عنها بـ(٥) فجوات زمنية كالتالى :

جدول رقم (١)

معاملات الارتباط المستعرض وأوزان الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية

الفجوة الزمنية	البطالة		التضخم		معدل نمو متوسط دخل الفرد	
	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة
0	0.518	0.454	0.102	0.134	-0.756	-0.478
1	0.425	0.375	0.382	0.365	-0.511	-0.287
2	0.419	0.358	0.413	0.406	-0.349	-0.259
3	0.015	0.304	0.531	0.503	-0.187	-0.146
4	-0.244	-0.351	0.546	0.539	-0.133	-0.071
5	-0.239	-0.243	0.321	0.374	-0.118	-0.058

تابع : معاملات الارتباط المستعرض وأوزان الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية

الفجوة الزمنية	معدل نمو السكان		الانفتاح التجاري		الإنفاق على التعليم والصحة	
	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة	معامل الارتباط المستعرض	أوزان نبضات الاستجابة
0	-0.013	-0.002	-0.008	-0.005	0.116	0.121
1	-0.031	-0.004	-0.081	-0.008	0.345	0.449
2	-0.081	-0.022	-0.413	-0.303	0.472	0.542
3	0.490	0.485	-0.442	-0.327	-0.199	-0.166
4	0.508	0.688	-0.301	-0.109	-0.215	-0.189
5	0.315	0.284	-0.299	-0.084	-0.246	-0.2039

(١) البطالة :

من الواضح أن تأثير البطالة على الإرهاب كان مباشر وفوري دون فترة إبطاء عند (T = 0) في الأجل القصير حيث بلغ معامل الارتباط المستعرض (٠.٥١٨) . واستمر التأثير الطردي حتى الفجوة الثالثة وتتفق تلك النتيجة مع ماتوصل إليه دراسة((Kruger,2007 – Kruger &Laitin,2008، وفى الأجل الطويل تراجع التأثير وبشدة وذلك نتيجة لعوامل أخرى .حيث اهتمت المملكة بالترتيبات الأمنية وأنشطة مكافحة الإرهاب ، بالإضافة إلى تحسن متوسط دخل الأفراد والارتفاع فى الناتج المحلى الاجمالى بسبب تزايد إيرادات الدولة من النفط .

واستمرت جهود المملكة لزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية فى الأنشطة الاقتصادية ، من خلال جهود السعودة والتى أدت لزيادة نسبة السعوديين بنهاية ٢٠٠٨ الي ١٣.٢% فى منشآت القطاع الخاص . كما توسعت فى أنشطة الضمان الاجتماعي وبلغ المنصرف من إعانات ١٠.٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ ، واستمرت الجهود فى تنمية الموارد البشرية من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية لتنفيذ برامج لدعم وتدريب وتوظيف السعوديين .

(٢) التضخم :

ينطوى التضخم على أنواع مختلفة من التكاليف سواء أكان ذلك من منظور الفرد أم منظور المجتمع . ولذا فإن استجابة الإرهاب لمتغير التضخم قد بدأ من الفترة الأولى واستمر حتى الفجوة الخامسة ، ولكن التأثير كان ضعيفاً فى الفجوة (صفر ، ١) تم بدأ فى التزايد، حتى وصل إلى أكبر معامل ارتباط مستعرض عند الفجوة الرابعة بقيمة (٠.٥٤٦).

وهناك علاقة طردية بين متغير التضخم والحوادث الإرهابية ، حيث يتميز الاقتصاد السعودى بالانفتاح الاقتصادى على العالم ، مما يزيد من أثر التضخم المستورد .

ولا شك أن زيادة معدلات التضخم التى لم يعرفها الاقتصاد السعودى إلا فى السنوات الأخيرة ، يؤدى لانخفاض القوة الشرائية للنقود ، واتساع الهوة بين الطبقات وشعور الأفراد بالظلم وزيادة الإرهاب .

(٣) متوسط نصيب الفرد من الدخل :

هناك علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والإرهاب خلال كل الفترات الزمنية ، لذلك تأخذ معاملات الارتباط المستعرض الإشارة السالبة ومن هنا فإن زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى يؤدى إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة درجة الرفاهية ، فيقل إحساس الفرد بالظلم ويزيد الشعور بالرضا ، مما يؤدى إلى انخفاض الرغبة فى إحداث الإرهاب ، وعدم نجاح المنظمات الإرهابية فى جذب الأفراد إليها وخاصته إذا صاحب زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل تقليل الفوارق بين الطبقات مما يحد من الصراع الطبقي فى المجتمع .وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Blomberg &Hess,2008) والتي أكدت علي ان زيادة متوسط الدخل يقلل من احتمالات ظهور الأنشطة الإرهابية .

(٤) معدل النمو السكانى :

توجد ثلاث فجوات إبطاء ، مما يعنى أن تأثير الزيادة السكانية لا يبدأ إلا عند T = 3 كما أن معامل الارتباط المستعرض خلال الفترات الأولى كان تأثيره عكسياً وضعيفا حيث اقترنت الزيادة السكانية بزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى وبنسبة تفوق الزيادة السكانية . وبعد الفجوة الثالثة أخذ معامل الارتباط الاتجاه الطردي ، مما يعنى ارتباط الحوادث الإرهابية بزيادة السكان غير أن درجة الاستجابة كانت محدودة ولم تتعدى (٠.٢٨٨) خلال الفجوة الرابعة ، ويزداد هذا الأثر اذا ارتبطت الزيادة السكانية بالبطالة وزيادة عبئ الإعالة ،وزيادة نسبة الأمية والتسرب من التعليم. كما يظهر من فترات الإبطاء ان المتغير الديموجرافي لايظهر أثره إلا في الأجل الطويل.

(٥) الانفتاح التجاري :

يظهر أن هناك فجوتي إبطاء ، حيث بم يظهر تأثير الانفتاح التجارى إلا عند T = 2 وكان تأثير الانفتاح التجاري عكسياً ووصل أعلى درجة استجابة خلال الفجوة الثالثة حيث بلغت (٠.٣٢٧) حيث استفادت المملكة من الانفتاح بزيادة صادراتها من البرتوكيماويات وكذلك اتساع الأسواق المتاحة أمام الصادرات السعودية . ثم أخذ التأثير فى الانخفاض حيث وصلت الاستجابة خلال الفجوة T = 5 إلى (0.084) .مما يشير الي وجود تاثيرات سلبية للعولمة والانفتاح التجاري علي اقتصاديات المملكة .

(٦) الإنفاق على التعليم والصحة :

نلاحظ أن حوادث الإرهاب تتأثر بالإنفاق على التعليم والصحة ويشكل فورى عند T = 0 ، حيث وصلت أوزان الاستجابة إلى أقصي حد لها فى الفترة الثانية (T = 2) حيث وصلت إلى (٠.٥٤٢) .وكانت العلاقة طردية بين الإنفاق على التعليم والصحة والإرهاب مما يدل على أن معظم المتسببين فى الحوادث الإرهابية هم أشخاص متعلمون وليسوا أميين وتتفق تلك النتيجة مع الدراسة الهامة التي قدمها (Kruger&Malecko va,2003).

إلا أن أوزان نبضات الاستجابة بدأت فى الانخفاض فى الأجل الطويل ، وتحولت العلاقة من طردية الي عكسية مما يدل على أن الدولة بدأت تهتم بنوعية التعليم ، بالاضافة الي قيام المملكة بمراجعة المناهج ، وفرض مزيد من الرقابة والمتابعة علي دور الجمعيات الخيرية .

النتائج والتوصيات :

استهدفت الدراسة قياس درجة استجابة النشاط الإرهابي للمتغيرات الاقتصادية ، بالتطبيق على المملكة العربية السعودية ، وبالاعتماد على استخدام معاملات الارتباط المستعرض وأوزان الاستجابة ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

١- الإرهاب ظاهرة عالمية ، منظمة بشكل جيد وتخطيط واعي ، وتعتمد على الاستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثة ، وزادت خطورته مع تنامي العولمة وانتشار آلياتها.

٢- الإرهاب له جذور اقتصادية ،ومن هنا فان سياسات التنمية يمكن أن تكون أداة لإضعاف قواه ، او تكون أرضا خصبة ينمو من خلال إخفاقاتها .

٣- تلعب المشاكل الاقتصادية الصعبة – كالبطالة والتضخم –دورًا هامة في انتشار الأنشطة الإرهابية وتشعبها، وأداة تستخدمها المنظمات الإرهابية فى اجتذاب أعضاءها ، لأنها الأكثر تأثيرا علي مستويات المعيشة ، ومن أهم محددات طموحات الأفراد .

٤- أظهرت البطالة والتضخم تأثيراً مباشراً وفورياً ودون فترات أبطاء على الحوادث الإرهابية ، وترتبط معها بعلاقة طردية ، فى حين يرتبط متوسط نصيب الفرد من الدخل بعلاقة عكسية مع الأحداث الإرهابية من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات .

٥- يختلف تأثير الانفتاح التجاري على النشاط الإرهابي ويتوقف على الأضرار والمنافع الناتجة عن عولمة النشاط الاقتصادي .

٦- التعليم يرتبط بعلاقة طردية مع الإرهاب-معظم الإرهابيين حاصلين على مستوى تعليمى جيد - والاهتمام بنوعيته ومحتواه يجعله حائط صد امام محاولات المنظمات الارهابية .

التوصيات :

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج فإن الباحث يوصى بالآتى :

١- ضرورة التعاون الدولى للحد من ظاهرة الإرهاب .

٢- العمل على مواجهة مشاكل البطالة والتضخم لأن تأثيرهما مباشر على المواطن ، ويؤثران على مستوى المعيشة والإحساس بالرضا من عدمه .

٣- الاهتمام باستراتيجية التعليم ، ومراجعة محتوى التعليم والاهتمام بنوعيته.

٤- الاستفادة من مميزات العولمة والعمل على تعميق التكامل الدولى بما يعود بالنفع على كل دول العالم .

٥- السياسات الاقتصادية رغم اهميتها لن تنجح بمفردها فى القضاء على الانشطة الارهابية.

٦- يحتاج مواجهة الارهاب الي استراتيجية متكاملة ومتعددة الجوانب لضمان نجاحها، علي ان يكون احد مكوناتها السياسات الاقتصادية ، فهناك جذور اقتصادية للإرهاب.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

ال سـعود، فيصـل بـن سـعود،"قياس مـدي التقـدم فـي تحقيـق السـعودة فـى القطـاع العام"،رسالة ماجستير، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧.

باسردة، حسن الشاعر "الإرهاب والعولمة : مواجهة الإعلام العربي للإرهاب فى عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٢ .

البراك، عبد الرحمن "الشركات العائلية فى السعودية بعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الحياة ، تشرين الأول ، العدد ١٥٥٤٤ ، ٢٠٠٥ .

البكر، محمد عبد الله "اثر البطالة في البناء الاجتماعي : دراسة تحليلية للبطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية " ، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠٠٧.

الجاسر، محمد " اثر الدورات الاقتصادية علي السياستين المالية والنقدية في المملكة "، جمعية الاقتصاديين السعوديين، ٢٠٠٧.

الجحنى، على فايز "ظاهرة الإرهاب ومخاطرها والعوامل المؤدية لها وأساليب مكافحتها" ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٣ .

خالد النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين واقعها وأسبابها وحلولها(دراسة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى؛ مكة، غير منشورة، ١٤٢٠/١٤٢١هـ).

الصياد، عبد العاطى أحمد "الإرهاب بين الأسباب والنتائج فى عصر العولمة تساؤلات تبحث عن إجابة" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٢ .

عبد الحميد، عبد المطلب "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

عبد الخالق، عبير محمد "العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي فى الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية" ، دار الجامعات الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

عبد الرحمن، السلطان" سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية : الأبعاد والمعوقات والحلول المقترحة "،معهد الإدارة العامة، المجلد ٣٨، العدد ٣، ١٤١٩هـ .

عليان، خليل "الاقتصاديات النامية فى ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية : الفرص والتحديات" ، معهد الإدارة العامة ، مركز البحوث ، ٢٠٠٩ .

المطوع، خليل احمد" المشروعات الصغيرة المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي" ، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديموقراطية والتنمية والتجارة الحرة ، الدوحة، ٢٠٠٦.

مؤسسة النقد السعودي العربي، سنوات مختلفة

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abadie, A. & J. Gardeazabal. "Terrorism and The World Economy". European Economic Review, 152, 2008.

Abadie, A. & J. Gardeazabal. "The Economic Costs of Conflict : A Case Study of the Basque Country", American Economic Review, 931, 2003.

Bakier, Abdul Hameed "Lessons formal-Qaeda's Attack on The Khobar", Terrorism Monitor Volume: 4 Issue : 16, August, 2006.

Dolnik ,Adam & Keithm Fitzgerald, "Negotiating hostage crises with new terrorism", Library of congress cataloging – in – publication Data, 2004.

Al-Sadoun, Abdulwahab, "The Impact of Saudi Arabia Accession to WTO on Petrochemical Industries", Arab News, on Dec., 2005.

Barth James R., Tongli, Don Mccarthy Triphon Phumiwasana, and Glenn Yago, "Economic Impacts of Global

Terrorism, From Munich to Bali", Capital Studies, Milken Institute, Santa Monica, CA, 206.

Berrebi, C., "Evidence about the Link Between Education, Poverty and Terrorism among Palestinians", Peace Economics, Pace science and Public Policy, 13 (1), 2007.

Blomberg S. and G. Hess, "The Lexus and The olive Branch : Globalization, Democratization and Terrorism; Terrorism, Economic Development, and Political Openness" P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University, Press, New York, 2008.

Bruck, T., "The economic analysis of Terrorism", London, Routledlgege, 2006.

Burgoon B, "On welfare and Terror : Social Welfare Policies and Political Economic Roots of Terrorism", Journal of Conflict Resolution, 4 (50), 2006.

Cragin, Kim & Chalk, Peter, "Terrorism and Development : using social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism", Santa Monica, CA: RAND, 2003.

Drakos, Konstantionos, "Cross – Country Stock Market Reactions to Major Terror Events: The role of risk perception", Economics of Security working paper series, 2009.

Enders, walter & Todd, Sandler, "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece", Kyklos, 9, (3), 1996.

FeldMann, A. E. and M. Perala, "Reassessing the causes of Nongovernmental Terrorism in Latin America", Latin American Political and Society, 40, 2, 2004.

Frey, B. S. and Luechinger, "Decentralization as a disincentive for Terror", European Journal of Political Economy, No. 20, 2004.

Jruger, A. B., "What Makes a Terrorist : Economic and the Roots of Terrorism," Cambridge University Press, New York, 2007.

Klein, Adam, "The costs of Terror: The Economic consequences of Global Terrorism", Analyses & Argument, No. 41, May. 2007.

Kruger, A. B. & D. D. Laitin, "Kto Kogo ? : Acrоss – Country Study of The Origins and Targets of Terrorism : Terrorism, Economic Development, and Political Opennes", P. Keafer and W. Loayza, Cambridge University Press, New York, 2008.

Kruger, A. B. and J. Maleckova, "Education, Poverty and Terrorism : Is There a causal connection ?" The Journal of Economic Perspectives, 17, (4), 2003.

Li, O., & Schaub, D., "Economic Globalization and Transitional Terrorism : A pooled Time Series Analysis", Journal of conflict Resolution, 48c2, 2004.

Li, Q. and Schaub, "Economic Globalization and Transnational Terrorism : A Pooled Time Series Analysis", Journal of Conflict Resolution, 48, 2004.

Li, Q., "Does Democracy Promote or Reduce Transnational Incidents?", Journal of Conflict Resolution, 49c2, 2005.

Mirza, D. T. and T. Verdier, "International Trade, security and Transnational Terrorism : Theory and a survey of empirics", Journal of comparative Economics, 36, 2008.

Mirza, D. T. and Versier, "International Trade, Security and Transnational Terrorism : Theory and a survey of

empirics", Journal of comparative Economics, 36, 2008.

Richardson, Louis, "What Terrorists Want", New York : Random House Trade Paperback, 2007.

Ross, J. I., "Structural Causes of Oppositional Political Terrorism : Towards a Causal Model", Journal of Peace Research 30, 1993.

Shahrestani, Hamid & Anaraki, Nahid, "Productivity Versus Productivity and Economic Growth : Empirical Evidence from Selected Countries", International Business & Economic Research Journal, October, 2008.

Stren, Jessica, "Pakistan's Jihad Culture", Foreign Affair, November / December, 2000.